

تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان

الاعضاء في صندوق النقد العربي

م.د. نسرين مصطفى شرفاني

جامعة دهوك التقنية / المعهد التقني - زاخو

nasreen_kochr@yahoo.com

المستخلص :

للمصارف أهمية كبرى في النظام الاقتصادي، بسبب مساهمها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها. وان احد اهم وظائف المصارف هو توفير الائتمان المصرفي على الصعيدين الفردي والقومي. والذي يأتي أهميته من تأثيره على مكونات الدخل القومي، ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه هذا الائتمان في الحياة الاقتصادية فان الامر يتطلب من السلطات العامة اهتماما اعمق بهذا القطاع سواء بالعناية المباشرة أو بواسطة الأجهزة المصرفية المختصة عن طريق اتباع سياسة نقدية معينة تسمح للمصارف بتطبيق اجراءات تؤدي الى توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات الذين سيعملون على زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته، لان زيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية سيحقق بدوره زيادة في الناتج المحلي الاجمالي والذي يعتبر أحد مؤشرات النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق قمنا بدراسة اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من الدول الاعضاء في صندوق النقد العربي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط (طريقة المربعات الصغرى OLS) وباستخدام برنامج SPSS10، وقد توصلنا الى وجود علاقة طردية بين المتغيرين في تلك الدول، الا انه يتعين ان يتوفر للائتمان المصرفي قدر معين من التطور في النظام المالي لكي يظهر تأثيره الايجابي على النمو الاقتصادي بصورة افضل.

الكلمات الدالة: الائتمان المصرفي، النمو الاقتصادي، النظام المالي، الانحدار الخطي البسيط .

Assessment and Analysis of The Relationship Between Bank Credit and Economic Growth for a sample of the member Countries of The Arab Monetary Fund

ABSTRACT

Banks are very important in the economic system because it affects the economic life in all its aspects. The importance of bank credit comes from its impact on the components of the national income. Because of the important role of the bank credit, the public authorities must take more comprehensive care by direct or indirect means, the monetary policy must allow certain banks to follow procedures leading to the provision of the necessary funding to individuals and institutions to increase their production and to improve its quality, and consequently, the increase in productivity will increase GDP which is an indicator of the economic growth.

This study was carried out to investigate the impact of bank credit on economic growth by applying linear regression approach (least squares method OLS) using SPSS 10 software. The research has reached to the existence of a direct correlation between bank credit and economic growth, and there should be a certain degree of sophistication in the financial system to show the positive impact of the bank credit on the growth.

Key words: bank credit, economic growth, the financial system, linear regression approach.

المقدمة :

نظراً للتطور السريع الذي تشهده العالم فان التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص تحتل اهمية كبيرة وتزايد باستمرار مع مرور الزمن وذلك بهدف رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي في البلد ونتيجة لتزايد الوعي الاجتماعي و الاقتصادي بين مختلف فئات البشرية.

وفي اطار النمو الاقتصادي يلعب الائتمان المصرفي دوراً حيوياً وهاماً بتوفيره الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية بالشكل السليم، فيرى الكثيرون ان التغير في حجم الائتمان له تأثير كبير على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الازدهار او الانكماش .

ويختلف النشاط وهيكل الجهاز المصرفي باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي للدولة ومرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها، لذا تسعى الدولة للسيطرة على مجريات النشاط الاقتصادي من خلال تخطيط السياسة المالية والنقدية، والبنك المركزي هو الجهة التنفيذية لمفردات السياسة النقدية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لإيجاد بيئة اقتصادية مستقرة، وعن طريق السيطرة على حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف وتوجيهها نحو الاهداف المرجوة والمتمثلة بالاستقرار النقدي والنمو والتنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:-

تتبع أهمية البحث من توجه الدول العربية كغيرها من دول العالم لاتباع سياسة اقتصادية بزيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي، وإن القطاع الخاص يعتمد على ما تقدمه المصارف التجارية من ائتمان لتحقيق اهدافه، وتعتمد النتائج المتحققة على مدى فعالية الائتمان الذي تقدمه المصارف لقطاعات الاقتصاد في هذه الدول، و من هنا تأتي أهمية هذا البحث من دراسة تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من الدول الاعضاء في صندوق النقد العربي.

مشكلة البحث :-

من المعروف أن الجهاز المصرفي يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية، و تعتبر التسهيلات الائتمانية عصب النشاط المصرفي لأنها تلبي الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاقتصادية و التي يتوقف عليها عملية النمو الاقتصادي، الا ان قدرة المصارف على المساهمة في عملية التنمية تعتمد الى حد كبير على درجة تطور و فعالية النظام المصرفي و خاصة المصارف التجارية و مدى انسجامها مع تطلعات الرؤية الاقتصادية للجهات المسؤولة. و قد جاءت هذه الدراسة للاستجابة على التساؤلات الآتية :-

1- هل توجد علاقة اثر بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ؟ و ما هي نوع هذه العلاقة ؟

2- ماهي العوامل التي تؤثر على دور الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي؟

هدف البحث :-

يهدف البحث الى بيان طبيعة العلاقة القائمة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي المتحقق في دول عينة الدراسة

فرضيات البحث :-

تتجسد فرضيات البحث في الآتي :-

- 1- توجد علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي .
- 2- يفترض البحث أن اثر الايجابي للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في بلدان عينة البحث يعتمد على مدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب ذلك الائتمان.

منهجية البحث :-

لغرض تحقيق أهداف البحث وسعياً لاختبار فرضيته فقد تم الاعتماد على التحليل الكمي لعينة عشوائية من الدول العربية ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

عينة الدراسة وحدودها :-

تم اختيار عينة عشوائية من الدول الأعضاء في صندوق النقد العربي وحسب ما توفر عنها من بيانات وتتكون من (10) دول، وهي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، عمان، قطر، الكويت، لبنان، المغرب)، وتم الحصول على البيانات اللازمة و الخاصة بها و خلال المدة (-2014 2002) من نشرات صندوق النقد العربي ومن البنك الدولي، وقمنا باختيار الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي وهو متغير تابع. والائتمان المصرفي (CR) كمتغير مستقل.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة
- المبحث الثاني : نتائج الدراسة و مناقشتها

المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة

أولاً: ماهية الائتمان المصرفي و أهميته

الائتمان المصرفي هو عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على شكل اقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد وبدون أية خسائر.(خريس ، 2002 : 75)

ويعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الاهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لايرادات أي مصرف مهما تعددت وتتنوع مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة. وان منح الائتمان المصرفي يتم استنادا إلى مجموعة من القواعد والاسس والمعايير والمتمثلة بتوفير عنصر الامان لأموال المصرف، وتحقيق الربح من الفوائد على القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية، ومدى توفر السيولة، وتحديد شخصية العميل بدقة فكلما كان العميل يتمتع بشخصية امينة ونزيهة كلما كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب، والموجودات التي يمكن للعميل ان يضعها تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، كما انه على المصرف دراسة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والائتمانية، حيث تؤثر هذه الظروف على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وعلى الناتج المتحقق في هذه القطاعات، وفي ضوء هذه الاسس والمعايير يضع المصرف سياسته الائتمانية وحسب حاجة الاقتصاد الى الائتمان المصرفي لتحقيق النمو الاقتصادي المرجو.(الدغيم ، الأمين ، 2006 : 194-196)

وعليه فإن وظيفة الائتمان ذات أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي وأنشطة الأجهزة المصرفية للدور الذي تؤديه في توفير الأموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثمارية والاقتصادية. (الدوري ، 2006 : 73)

ويمكن تصنيف الائتمان الى مجموعات بحسب ضمان التسديد، وعلى النحو الآتي: (الجزراوي ، النعيمي ، 2010)

1. الائتمان الممتاز : ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل .
2. الائتمان الجيد : وهو الائتمان غير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديده .
3. الائتمان المتوسط : وهو الائتمان المستحق السداد ولم يمض على استحقاقه 90 يوما
4. الائتمان دون المتوسط : وهو الائتمان الذي مضى على موعده استحقاقه أو إستحقاق أحد أقساطه أو الفوائد أكثر من 90 يوما
5. الائتمان الرديء : وهو الائتمان الذي مضى على موعده استحقاقه 180 يوما
6. الائتمان الخاسر : وهو الائتمان الذي مضى على تاريخ استحقاقه أكثر من سنة.

ان أهمية الائتمان المصرفي يأتي من تأثيره على مكونات الدخل القومي (الادخار والاستثمار والاستهلاك) نتيجة لوجود العلاقة الطردية بين مستوى الدخل ومعدل خلق الائتمان، فالسرعة التي ينمو بها الاقتصاد تعتمد على نسبة الادخار من الدخل القومي، وفي عملية النمو الاقتصادي يكون ضروريا توفر مؤسسات مصرفية كفوءة قادرة على تجميع المدخرات (قبول ودائع التوفير والودائع الثابتة) بهدف توفير موارد للائتمان وتوجيهها في المجالات التي تحقق النمو الاقتصادي. كما ان الائتمان المصرفي يؤثر في الاستثمار، فمشكلة تخطيط التقدم تقتضي ضمان قدر كاف من الاستثمار الانتاجي وتوجيهه إلى تلك السبل التي تكفل أسرع معدل لنمو القوة الانتاجية للاقتصاد الوطني، لذا لا بد من اختيار أي من المجالات الاستثمارية تزيد من القوة الانتاجية للاقتصاد، فعندما تقوم المصارف بتجميع المدخرات بهدف منح الائتمان، فهي بذلك تحد من الاستهلاك وتزيد من الاستثمار عند مستوى معين من الدخل، وعندما تمنح المصارف الائتمان فهي تمنحه لأغراض استثمارية إضافة للأغراض الأخرى. ومما لا شك فيه ان طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومدى تدخل الدولة في النشاط المصرفي، يؤثر

على مدى توجه المصارف نحو منح الائتمان للأغراض الاستثمارية أو الاستهلاكية.(معيوف ، 2002 : 184)

ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه الائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية، فإن الامر يتطلب من السلطات العامة اهتماما اعمق واشمل سواء بالعناية المباشرة أو بواسطة الأجهزة المصرفية المختصة، ويمكن ان يؤدي الاهتمام بالائتمان وممارسته بعقلانية وتخطيط إلى تطوير اقتصادي أفضل، وبعكس ذلك فإن اهماله يجلب الخسائر والضرر على مستوى النشاط المصرفي والنشاط الاقتصادي(حسن ، 2003 : 71) ، لذا يتولى البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية عن الحكومة مهمة وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي، للتأكد من ان حجم الائتمان يكون في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية والتي بدورها تسعى الى ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة وتحقيق النمو الاقتصادي على وجه صحيح، وذلك باستخدام مجموعة من الادوات المباشرة وغير المباشرة بنوعها الكمية والنوعية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة، والتي يستطيع من خلالها التأثير والسيطرة على عرض النقد وإدارة حجم الائتمان المصرفي الممنوح.(العيسى ، 2006 : 43)

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي واهميته

يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي (القومي)، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.(العباسي، 2007)

كما ويعرف بأنه عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.

ويعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة. وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.(ميلود، 2014 : 8)

وان مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. (خشيب، 2015 : www.alukah.net)

وهناك عاملان هامان يجب مراعاتهما في عملية تحقيق النمو، اولهما أن يكون النمو أكبر من زيادة عدد السكان بحيث ينتج عنه ارتفاع في مستوى دخل الفرد، وثانيهما أن الزيادة لا بد ان تكون حقيقية، فلو ارتفعت معدلات الاسعار للسلع والخدمات في المجتمع بنسبة اكبر من معدل ارتفاع دخل الفرد، فسوف يكون الناتج النهائي هو انخفاض لدخل الفرد الحقيقي بالرغم من ارتفاع دخله النقدي، بالإضافة الى ذلك فإن النمو الاقتصادي لا بد أن يتصف بالاستمرارية في المدى المتوسط والطويل. (العباسي، 2007)

وتهتم الدراسات الاقتصادية كثير بعملية تحقيق النمو الاقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته، كما وتسعى إلى تحديد عوامل المؤثرة على النمو بهدف تحقيق معدلات متزايدة منه، ومن هذه العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي: (الحمادي، 2004 : 1)

1- الزيادة التي تطرأ على رأس المال عن طريق الاستثمار والتكوين الرأسمالي (عنصر رأس المال المادي والبشري) .

2- الزيادة التي تطرأ على عدد أفراد القوة العاملة (عنصر العمل) .

3- التقدم التقني الذي يؤدي الى ازدياد إنتاجية كل من رأس المال والعمل مع مرور الزمن.

ولتحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي من خلال هذه العوامل لا بد من توجيه الموارد نحو اغراض استثمارية وإنتاجية بدلاً من توجيهها نحو البدائل الاستهلاكية، لان النمو الاقتصادي يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي وتوجيه الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية المحلية نحو تنمية مصادر النمو في حال عدم توفر مصادر خارجية تعوض عن المصادر المحلية. (الاشقر، 2002 : 74)

ثالثاً: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي عادة بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع، فالنمو الاقتصادي في بلد ما وفي عام معين يعبر عنه عادة من خلال الزيادة في

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ذلك العام، وكما يقاس النمو الاقتصادي أحياناً من خلال الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ذلك العام (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان)، وهذا المقياس يربط الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتغيرات عدد السكان وبشكل مباشر، ويمكن تمييز نوعين من النمو الاقتصادي من خلال ربط الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتغيرات عدد السكان وكما يلي: (أمين ، 1985 : 283)

1. نمو شامل (واسع): يعني نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حتى لو لم يرتفع نصيب الفرد منه.

2. نمو كثيف (مُرْكُز): وهو يعني نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع ارتفاع نصيب الفرد منه .

رابعاً: العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي

يمثل الجهاز المصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال وظيفته الأساسية كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها وتغذية القطاعات الاقتصادية ذات العجز، لتحقيق هدفين رئيسيين هما المساهمة في عملية النمو الاقتصادي من جهة، وتحقيق الأرباح التي هي ضرورية لاستمرار عمل الجهاز المصرفي من جهة أخرى، ولكن قدرة المصارف على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي تستند إلى حد كبير على درجة تطور وفعالية النظام المصرفي وخصوصاً المصارف التجارية ومدى انسجامها مع تطلعات الرؤية الاقتصادية للجهات المسؤولة. وان عملية النهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجيته يتطلب وجود توازن بين إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة (التنمية المتوازنة)، وربط القروض بالانتاج، ومنح جميع القطاعات تسهيلات حصصية عادلة بما يتلاءم مع إنتاجيتها، مع التركيز بتوجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات التي تؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي، وكما هو معلوم أنه ليس كل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو بالضرورة تنمية مرغوبة، فقد يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسب معقولة أو جيدة، ومع ذلك قد لا تكون غالبية الناس مستفيدة من ذلك، بل من الممكن أن تخسر نتيجة الارتفاع في الأسعار الذي يصاحب عادة عملية النمو، بينما تستفيد نسبة قليلة من الناس، وفي هذه الحالة لا

تعكس نسبة النمو تنمية مرغوبة، وايضاً عندما تتم عملية النمو الاقتصادي على حساب القطاعات الإنتاجية الرئيسية التي تنتج السلع الاساسية، فيجب تفحص التزايد في تشكيلة السلع والخدمات النهائية التي تنطوي عليها نسبة النمو. (مفتاح ، 2005 : 181-182)

وتقع على عاتق السياسة النقدية مهمة المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي، من خلال جمع او جذب الادخارات وتشجيع الاستثمار أي توفير موارد وإدخارات مالية حتى تصبح ادواتها قادرة على اجتتاب التضخم أو الانكماش وإحداث الإنتعاش الاقتصادي، لذا يعمل البنك المركزي على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل المصارف التي تقدم القروض للاستثمار، وذلك من خلال احكام الرقابة بواسطة ادوات السياسة النقدية، والتشجيع على إقامة مصارف متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم عملية النمو والتنمية الاقتصادية (Blinder, Stiglits , 1983)

وتشير الكثير من الدراسات ومنها دراسة Hofmann الى وجود علاقة طردية بين التوسع في حجم الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تظهر باتباع سياسة نقدية توسعية تسمح للمصارف باتباع اجراءات كفيلة بزيادة عرض النقد وزيادة حجم الائتمان المصرفي، بهدف توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات والذين سيعملون على زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته، وبالنتيجة فإن زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية سيحقق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد. (Hofmann,2001)

وتحاول الأنظمة الاقتصادية وضع استراتيجيات وسياسات وإجراء اصلاحات تكون بمثابة قواعد ينطلق منها النمو الاقتصادي الحقيقي، كتلك التي عرفت باستراتيجية إحلال الواردات، دونما يعني ذلك التخلي عن تحقيق القدرة التصديرية للاقتصاد أو تغطية الحاجات المحلية للأفراد، وقد انتهجت البلدان العربية (الدول الاعضاء في صندوق النقد العربي عينة الدراسة) مثل تلك الإستراتيجيات، أملاً في تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، حيث تتميز هذه البلدان بتزايد الاستهلاك بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، كما وتتميز بتواضع البنية الاقتصادية بصفة عامة وعدم فاعلية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وارتباطها الشديد بالمتغيرات الاقتصادية الدولية، وذلك يؤكد تفوق معدلات تطور ونمو الاستهلاك على نمو الاستثمار والناتج المحلي

الاجمالي، ومن ثم تعميق فجوة الموارد وسوء استغلالها في عموم تلك البلدان مما يؤدي إلى تباطؤ وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها. (الزرري ، النجفي ، 1986 : 213)

وبناءً على ما تقدم فإنه يمكننا القول بأن الأنظمة الاقتصادية والمالية في دول العربية عموماً هي أنظمة ضعيفة غير متطورة وغير فعالة وهي استهلاكية بالمقام الأول ومعدلات الاستثمار منخفضة وتعاني من التبعية الخارجية والنظام المصرفي غير متطور، كل هذا يؤدي إلى تباطؤ وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة و مناقشتها

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي لقياس اثر CR على GDP باستخدام برنامج SPSS 10، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط (طريقة المربعات الصغرى OLS) لعينة الدراسة، ويعتبر هذا النموذج من النماذج القياسية المستخدمة لدراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقمنا باختبار مدى موافقتها للنظرية الاقتصادية وللمعايير الإحصائية، كما وتم إتباع التقليد السائد في الأدبيات باستخدام لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي و الائتمان المصرفي و قد قمنا بتحليل نتائج كل دولة على حدة لمعرفة مدى معنوية المعلمات واختبار فرضية البحث، كما وتبين من اختبار جذر الوحدة بان السلاسل الزمنية للمتغيرين لجميع الدول مستقرة عند مستوى الأول، و اخترنا دولة الأردن كنموذج لاستعراض النتائج التي تم الحصول عليها وذلك لقوة ووضوح العلاقة بين متغيري الدراسة فيه :-

1- وصف النتائج :-

يمكن توضيح نتائج التحليل الوصفي لبيانات السلسلة الزمنية (2002-2014) الخاصة بدولة الاردن ($n = 13$) لكل من المتغيرين التابع GDP والمستقل CR كما يلي: بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (9.946) ، وبانحراف معياري (أي تشتت القيم عن وسطها الحسابي) قدره (0.112)، في حين بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل حوالي (9.934) وبانحراف معياري قدره (0.141)، و كما هو موضح في الجدول (1) مما يتبين معنوية هذه البيانات وتوافقها مع المعايير الإحصائية والاقتصادية

جدول (1)

التحليل الوصفي لنتائج بيانات دولة الاردن

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
GDP	9.946406	.111948	13
CR	9.933824	.140595	13

2- طبيعة العلاقة بين المتغير التابع GDP والمتغير المستقل CR :-

اظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية (موجبة) قوية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (الائتمان المصرفي)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R (99 %)، في حين يشير معامل التحديد R² الى ان ما نسبته (98 %) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع GDP يعود الى حدوث تغيرات في المتغير المستقل CR ، وان النسبة المتبقية من التغيرات تعود الى تغيرات تحدث في متغيرات مستقلة أخرى لم تأخذ في هذه الدراسة، وهذا يؤكد على قدرة الائتمان المصرفي في التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي (جدول 2 و 3)، وقد بينت دلالة هذه القيمة وكما هو واضح في جدول تحليل التباين ANOVA و من خلال اختبار F والذي بين ان مقدرة CR في التنبؤ بـ GDP مقبولة إحصائياً حيث بلغت قيمة F (564.951) وهي ذات دلالة على مستوى اقل من النسبة المقبولة 5 % كما في الجدول (4)، مما يؤكد على صحة فرضية البحث بوجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) .

جدول (2) / معامل الارتباط بين CR و GDP لدولة الأردن

Correlations

		GDP	CR
GDP	Pearson Correlation	1.000	.990**
	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	13	13
CR	Pearson Correlation	.990**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	13	13

** . Correlation is significant at the 0.01 level

جدول (3)

ملخص لنتائج نموذج دالة الانحدار الخطي البسيط الخاص ببيانات دولة الأردن

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.990 ^a	.981	.979	1.61590E-02	.981	564.951	1	11	.000

a. Predictors: (Constant), CR

جدول (4)

تحليل التباين لدولة الاردن

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.148	1	.148	564.951	.000 ^a
	Residual	2.872E-03	11	2.611E-04		
	Total	.150	12			

a. Predictors: (Constant), CR

b. Dependent Variable: GDP

3- تقدير وتحليل العلاقة بين المتغير المستقل CR والمتغير التابع GDP .

بهدف قياس اثر CR على GDP، تم استخدام المعادلة الخطية او دالة الانحدار الخطي البسيط، وتم احتساب قيم α و β والمبينة في الجدول (5) ، والتي تظهر ان معادلة التنبؤ هي بالشكل الآتي:-

$$GDP = \alpha + \beta (CR)$$

$$GDP = 2.113 + 0.789 (CR)$$

جدول (5)

معاملات العلاقة الخطية بين CR و GDP لدولة الأردن

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.113	.330		6.409	.000
	CR	.789	.033	.990	23.769	.000

a. Dependent Variable: GDP

ولفحص دلالة القيمة الثابتة ومعامل المتغير المستقل تم اختيار اختبار t ، حيث بلغت قيمها (6.409) و (23.769) على التوالي وهي ذات دلالة على مستوى اقل من 5 % كما في الجدول (5)، وبناء على ذلك فانه يمكن الاعتماد على الصيغة الخطية في تفسير العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي .

و بالطريقة نفسها تم تحليل البيانات الخاصة بدول العينة وهي (الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، عمان، قطر، الكويت، لبنان، المغرب) و وضعت النتائج كاملة في الجدول (6)، و الذي يوضح متوسط المتغيرين التابع و المستقل و الانحراف المعياري كقياس لتشتت قيمها عن وسطها الحسابي حيث تراوحت قيم الانحراف من 0.103 للمغرب (كحد أدنى) الى 0.274 لقطر (كحد أعلى) بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي و من 0.117 للكويت الى 0.237 للبنان بالنسبة للائتمان المصرفي و هي قيم صغيرة أقل من الواحد مما يدل على ملائمة نموذج دالة الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغيري الدراسة.

وتبين نتائج قيم معامل الارتباط R بوضوح وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين و كانت أقوى هذه العلاقات وضوحا هي لدولة الأردن حيث بلغت قيمتها 99 % و أضعفها كانت للسعودية بمعامل ارتباط حوالي 79 %، و دلت قيم معامل التحديد R² المحسوبة الى ان 98 % من التغيرات في المتغير التابع تعود الى التغيرات في المتغير المستقل بالنسبة للأردن و 2% المتبقية سببها متغيرات أخرى، بينما للسعودية (و التي تمثل أقل دول عينة الدراسة) يمكن تفسير 62 % فقط من التغيرات

في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تغييرات في الائتمان المصرفي بينما تعود نسبة 48 % المتبقية من التغييرات لأسباب و متغيرات أخرى عشوائية مثل معدلات الاستثمار والتضخم وسعر الصرف وغيرها من المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي. وتبين اختبار قيم F مقدره المتغير المستقل على التنبؤ بقيم المتغير التابع وتراوحت قيمها بين 564.6 للأردن و 18.1 للسعودية و هي ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة أقل من النسبة المقبولة 5 % . كما تبين نتائج اختبار t الخاص بفحص دلالة القيمة الثابتة و معامل المتغير المستقل بأنها و لجميع دول عينة الدراسة كانت ذات معنوية إحصائية و عند مستوى دلالة اقل من النسبة المقبولة 5 % .

جدول (6) / نتائج تحليل بيانات دول عينة الدراسة

مستوى دلالة α	مستوى الدلالة β	قيمة F	قيمة T		β	A	R^2	R	الانحراف المعياري		الوسط الحسابي		الدولة
			β	A					CR	GDP	CR	GDP	
0.000	0.000	564.951	23.769	6.409	0.789	2.113	98.10%	99.00%	0.141	0.112	9.933	9.946	الأردن
0.000	0.000	258.478	16.077	15.504	0.492	5.015	95.90%	97.90%	0.237	0.119	10.569	10.215	لبنان
0.002	0.000	207.627	14.409	4.016	0.805	2.363	95.00%	97.50%	0.235	0.194	10.523	10.839	الإمارات
0.000	0.000	149.000	12.207	6.891	0.664	3.576	93.10%	96.50%	0.212	0.146	9.537	9.908	البحرين
0.000	0.000	145.274	12.053	5.327	0.708	3.170	93.00%	96.40%	0.128	0.094	10.124	10.341	تونس
0.023	0.000	108.189	10.401	-2.642	1.382	-3.482	90.80%	95.30%	0.189	0.274	9.915	10.223	قطر
0.003	0.000	106.765	10.333	-3.778	1.589	-6.110	90.70%	95.20%	0.117	0.195	10.514	10.599	الكويت
0.002	0.000	45.851	6.771	3.899	0.643	3.879	80.70%	89.80%	0.151	0.103	10.482	10.613	المغرب
0.032	0.001	22.373	4.730	2.446	0.691	3.505	67.00%	81.90%	0.162	0.136	9.811	10.281	عمان
0.010	0.001	18.126	4.257	3.131	0.774	4.779	62.20%	78.90%	0.138	0.135	8.392	11.277	السعودية

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. ثبتت صحة فرضية البحث بوجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي المتحقق في دول عينة الدراسة.
2. إن التأثير الايجابي للائتمان المصرفي على النمو يعتمد على مدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب هذا التأثير، فالبلدان العربية التي أجرت إصلاحات اقتصادية و في مقدمتها الأردن، تونس و المغرب (بدرجة أقل)، قد ظهر فيها هذا التأثير بوضوح، وهذا يؤكد على صحة الفرضية الثانية للبحث .
3. نظراً لاعتماد النظام المالي العربي على المصارف، عليه يجب ان يتوفر حد ادنى من التطور في النظام المصرفي و تتوفر البيئة الملائمة حتى يتحقق التفاعل بين الائتمان المصرفي ومؤشرات النمو ومنها الناتج المحلي الاجمالي وقد ظهر ذلك بوضوح في لبنان التي تتميز بتطور نظامها المصرفي. في حين ان الدول العربية التي يعتمد نموها الاقتصادي وبقوة على عوائدها النفطية ومنها عمان و السعودية لم يظهر فيهما التأثير الكبير للائتمان على النمو اذ تبين ان ما نسبته 62 % فقط من التغييرات في الناتج المحلي يعزى إلى التغييرات في الائتمان المصرفي وهي اقل نسبة مقارنة بدول عينة الدراسة على الرغم من قيامها مؤخراً بإصلاحات اقتصادية تعزز دور الائتمان المصرفي كمؤثر ايجابي على النمو مستقبلاً.
4. تعد التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف احد اهم نشاطاتها والذي ينظر اليها بانها عصب النشاط المصرفي لانها تؤدي الى تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات والتي يتوقف عليها النمو الاقتصادي، وهي سلاح ذو حدين فالمبالغة في حجم الائتمان قد تؤدي الى آثار تضخمية ضارة والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي الى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها والحد من عملية النمو.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة توفر قدر من التطور المالي في الدول العربية عينة الدراسة كي يصبح نظامها الاقتصادي قادراً على استيعاب التأثير الايجابي للاتئمان المصرفي على النمو الاقتصادي في هذه الدول.
2. ضرورة قيام الدول العربية بإصلاحات اقتصادية تعزز دور الائئمان المصرفي في عملية النمو الاقتصادي .
3. بما ان التسهيلات الائئمانية تمثل الجانب الاكبر من استخدامات اموال المصارف التجارية وتعد مصدراً لأرباحها الا انها تتعرض لمخاطر كثيرة، لذا من الضروري ان تنتهج المصارف التجارية سياسة ائئمانية متوازنة و ملبية للاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني وعلى ان لا تخرج هذه السياسة الائئمانية عن السياسة الائئمانية للمصرف المركزي والتي هي بدورها مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها.

قائمة المصادر:

1. الاشقر، د. أحمد، 2002 ، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان.
2. امين، جلال احمد، 1985، إشباع الحاجات الأساسية كعيار في تقييم تجارب التنمية العربية ودراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. الجزراوي، د. ابراهيم محمد علي، النعيمي، نادية شاكر، 2010، تحليل الائئمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة(نظرية-تطبيقية)في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال فترة 2005-2007 المالية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، بغداد.
4. حسن، محسن عثمان، 2003، إدارة التدفقات النقدية وأثرها على أداء المصارف التجارية، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل.
5. الحمادي، علي مجيد الحمادي، 2004، تحليل مصادر النمو الاقتصادي في الاقتصاديات العربية للفترة 1990-1998، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الرابع، العدد الثالث، 2004.
6. خريس، جمال واخرون، 2002، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
7. خشيب، جلال ، 2015 ، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، www.alukah.net

8. الدغيم، د. عبد العزيز الدغيم، الأمين، د. ايمان ماهر، 2006، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، دمشق.
9. الدوري، د. زكريا، السامرائي، د. يسرى، 2006، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
10. الزرري، عبد النافع عبد الله، النجفي، عماد حسن، 1986، دراسة تحليلية لبيان أثر الائتمان المصرفي على الاسعار، مجلد الثامن، العدد الثامن عشر، الموصل.
11. العباسي، د. مطهر عبد العزيز، 2007، النمو الاقتصادي والتنمية الانسانية في الوطن العربي والدروس المستفادة للاقتصاد اليمني . WWW.AL- NAHDA ,COM
12. العيسى، د. نزار سعد الدين، 2006 ، د. ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
13. معيوف، احلام، 2002، دور التسهيلات الائتمانية في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد 70، الموصل.
14. مفتاح، د. صالح، 2005، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
15. ميلود، وعيل، 2014 ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها(حالة: الجزائر، مصر ، السعودية)، إطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
14. Blinder, Alans and Joseph Stiglitz,1983, "Mon, Credit, Constrains, and Economic Activity", American Economic Review, No. 73, May.
15. Hofmann, Boris,2001, "The Determinants of Private Sector Credit in Industrialized Countries: Do Property Prices Matter", BIS Working Papers, No. 108,.